يستعرض بيلي التنافس الفلسطيني ـ الأردني حول المشاركة في مؤتمر جنيف، في نهاية الفصل الرابع، لكن يبدأ ذلك السرد المحاولة الجادة الاخيرة لمقاربة الاحوال السياسية للطرفين بطريقة منهجية. ان ينتقل المؤلف، في فصله الخامس «بعد مبادرة السادات السلمية» إلى استعراض مواقف كل من م ت ف والمملكة الأردنية على حدة، وكأنه يقدم عرضاً تاريخياً موجزاً للقارئ الغربي بخصوص المواقف السياسية للاطراف العربية، وليس تحليلاً لترابط وتفاعل المواقف الفلسطينية والأردنية. ان يقدم موجزاً للبيانات والتصريحات الأردنية، مرفقاً بتحليل لدوافع وتوقعات الأردن، ثم يقدم الشيء ذاته عن م ت ف. وعن المواقف المتعارضة لاطرافها. ولا يُصلِّح الوضع جزئياً سوى عند مناقشة الوضع في الضفة الغربية، حين يكتشف بيلي انقلاب الرأي العام لصالح م ت ف بوضوح تام. إلا أن الخلل ليس في معلومات الأردن حول الموقف السياسي الجماهيري والرسمي لدى اهل الضفة، بل في تجاهل بيلي نفسه، خلال الفصول السابقة، لمؤشرات التأييد العارم للانتفاضة، البارزة منذ ١٩٧٦ فصاعداً. وينتهي هذا الفصل باثارة الموضوع الذي يشكل هدفاً ضمنياً للكتاب، مع أن المؤلف يسعى الى إخفاء مشاعره تجاهه، الا وهو مشروع أريئيل شارون لتحويل الأردن الى دولة فلسطينية.

غير ان المؤلف يفلت هذا الخيط في الفصل السادس «في اعقاب حرب لبنان: مقترحات لبنان»، حيث يستعرض المباحثات الفلسطينية ـ الأردنية حول مشروع ريغان ومشروع قمة فاس، متناولاً اعتبارات وقيود كل طرف وارتباك المواقف في الضفة الغربية. ويطرح أن م ت ف تعرضت لمجموعة ضربات ادت إلى زيادة تعرضها للضغوط العربية، لكنه لا يقدم تفسيراً موضوعياً لدوافع الأردن في التريث حيال مشروع ريغان وفي التنسيق مع م ت ف، ويتبع ذلك النقص في السرد من سوء فهم الموقع الاردني ضمن الميزان العربي، وسوء تقدير مصادر قوة م ت ف، وخاصة من تجاهل مدى التخوف الأردني من حملة سياسية ـ عسكرية اسرائيلية لتغيير هوية الأردن. إلا ان بيلي لا يريد ان يتكلم عن مخاوف الأردن مع أنه مهد، بنفسه، لفكرة الأردن ككيان فلسطيني في بداية الكتاب.

ويسفر عن اخفاء المؤلف للحقائق، وتمويه المواقف المبطنة، إشكال منطقي في تفسير الاحداث وفهم دوافع السياسة الأردنية. أما السخرية الكبرى، فتتمثل في عدم ذكر ان الطرف الوحيد في المنطقة الذي رفض مشروع ريغان، من اساسه، هو اسرائيل: فيتحدث بيلي، فحسب، عن «قبول» م ت ف، في اللحاق بمشروع السلام المجدي الوحيد.

يمكن القول، نهاية، أن كاثلين بيلي يقدم عرضاً سريعاً لأهم تطورات الساحة الفلسطينية ـ الأردنية خلال ثلاثة عقود، وينجح في ملاحظة أهم الاتجاهات والعوامل، غير أنه يغفل جوانب عديدة ويظهر جهلاً ملموساً للتركيبة الأردنية الداخلية منذ العام ١٩٦٧، مكتفياً بالملاحظات السطحية وبتكييف بعض الحقائق لتناسب تفسيراته.

ويظهر المؤلف كذلك جهلاً مُستغرباً للكتابات الموجودة حول الأردن وحول المسار السياسي الاقليمي، مما يؤدي إلى الاستنتاج أنه غير مهيأ، في الأساس، لتأليف كتاب حول الموضوع، بل كان يترتب عليه الاكتفاء بكتابة فصله الختامي «الشرعية قبل كل شيء آخر»، واصداره كمقالة، نظراً إلى احتواء هذا الاخير لأهم الافكار التي يفترض طرحها عند الكتابة عن التحدي الفلسطيني للأردن. اذ تقع العلاقة الفلسطينية ـ الاردنية، بغض النظر هل هي علاقة صراع ام اتفاق؟، ضمن ميزان متحرك حساس يتألف من العوامل السياسية والاقتصادية والعسكرية والامنية ومن أطراف عديدة هي النظام الأردني والشعب الشرق أردني والمواطنين الفلسطينيين المقيمين وأهل الضفة وفلسطينيي الشتات وم ت ف. فلا يمكن تقييم تلك العلاقة على مستوى دون غيره، أو من خلال مواقف طرف دون غيره، وإلا يحق للمرء أن يتساءل عن دوافع تأليف مثل هذا الكتاب في هذا الوقت: فهل يتعلق الامر باقناع الرأي العام الغربي بضرورة حل المسألة الفلسطينية أردنياً، أم بالاسترزاق من خلال التبجح باصدار الكتب؟

يزيد خلف